

سجل في ٢٠١٥/٦/٥

شاد سليمان

قرار رقم ٢٠١٥/٧ لسنة ٢٠١٥

وزير التجارة والصناعة رقم ٢٠١٥/٧ لسنة ٢٠١٥

في وزارة التجارة والصناعة
بعد الاطلاع على القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن الاستيراد والتصدير ،
وعلى لائحة القواعد المنفذة لأحكام القانون رقم ١١٨ لسنة ١٩٧٥ في شأن
الاستيراد والتصدير ونظام إجراءات لفحص ورقابة السلع المستوردة والمصدرة الصادرة
بالقرار الوزاري رقم ٧٧٠ لسنة ٢٠٠٥ ، وتعديلاتها ،
وخطي قرار مجلس الوزراء رقم ٣٢١٣١١١١٧ لسنة ٢٠١٣ بمنع تصدير الأرز ،
وعلى موافقة مجلس الوزراء بجلسته رقم (١٣) المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٥ ،
وخطي القرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٤ في شأن تصدير الأرز ،
وعلى القرار الوزاري رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠١٥ في شأن وقف تصدير الأرز ،
وعلى موافقة اللجنة الوزارية الاقتصادية المنعقدة بتاريخ ٢٠١٥/٩/٣٠ .

قرار
(المادة الأولى)

يسعى بتصدير الأرز المضروب بند جمركي (١٠٠٦.٣٠) ، مع فرض رسم صادر
بموقع ٢٠٠٠ جنيهًا مصريًا للطن ، يشرط أن يتم سداد القيمة بالعملات الأجنبية القابلة
للتحويل عن طريق أحد البنوك العاملة داخل جمهورية مصر العربية والمعتمدة لدى البنك
المركزي المصري ، وذلك بموجب اعتماد مستند أو تحويل بلدى بكمال القيمة ، ويثبت
ذلك بقيام المصدر بتقديم شهادة ينكرية للمحرر المختص قبل الشحن .



مصلحة الجمارك

قطاع النظم والإجراءات



الإدارة المركزية

لسياسات والإجراءات الجمركية

الإدارية العامة لسياسات والإجراءات

ادارة البحوث الفنية ودعم القطاعات

منشور تصدير رقم (٢١) لسنة ٢٠١٥

الحادي

- ❖ منشور تعريفات رقم ٤٥ لسنة ٢٠١٤ المعن به القرار الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٤ .
- ❖ منشورات تصدير أرقام ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢، ٢٤ لسنوات ٢٠١٢، ٢٠١٣، ٢٠١٤ .

بيان إلزامي

- ❖ يطبق قرار السيد الأستاذ / وزير التجارة والصناعة رقم ٧٠٨ لسنة ٢٠١٥ في شأن تصدير الأرز بالوقائع المصرية بالعدد رقم ٢٢٤ تابع بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٤ بكل دقة (المطبوع عاليه وخليفه) .

للعلم به ومن ألماته تتبّعه بكل دقة

/ مدير عام الإدارة العامة
لسياسات والإجراءات الجمركية

رئيس الإدارة المركزية
لسياسات والإجراءات الجمركية

٢٠١٥/٦/٦
٢٠١٥/٦
محمود محمد عيسى

سكندرية في: ٢٤ ذي الحجه ١٤٣٦
موافق: ٧ أكتوبر ٢٠١٥

سيدي الأستاذ

(المادة الثانية)

تلزم الجمارك باختصار وزارة التجارة والصناعة (قطاع التجارة الخارجية) ببيان
أسبو عن بالشحثات المصدرة المستوفاة لأحكام هذا القرار .

(المادة الثالثة)

لا يسري هذا القرار على تراخيص التصدير التي صدرت وفقاً لأحكام القرار
الوزاري رقم ٧٧٦ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه .

(المادة الرابعة)

يتشرن هذا القرار في الواقع المصرية ، وي العمل به لمدة ستة أشهر اعتباراً من
تاريخ تشريه .

وزير
التجارة والصناعة

المهندس / طارق قابيل

